



العلاقة بين الاقتصاد الموازي والمقاولاتية في ظل بيئة الأعمال (الجزائر):

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2002-2018

The Relationship between Parallel Economy and Entrepreneurship Under the Business Environment (Algeria): An Analytical and Econometric Study for the Period 2002-2018

ساهد عبد القادر

حساين أسماء*

مخبر (POLDEVA) تلمسان،

مخبر (MIFMA) تلمسان،

المركز الجامعي مغنية،

المركز الجامعي مغنية،

sahed14@yahoo.fr

hassaineasma88@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/08/01

تاريخ القبول: 2021/03/24

تاريخ الإرسال: 2020/12/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الاقتصاد الموازي والمقاولاتية في الجزائر خلال الفترة 2002-2018، بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي ساهمت في دفع المقاولين نحو هذا القطاع، باستخدام نموذج ARDL. توصلت النتائج أن كل من حجم العمالة الذاتية، العبء الضريبي، مؤشر الفساد، مؤشر سيادة القانون كان لهم علاقة موجبة مع حجم الاقتصاد الموازي على المدى القصير والطويل في الجزائر، أما مؤشر الجودة التنظيمية فارتبط بحجم الاقتصاد الموازي سلبا على المدى القصير ليعود وتربطه علاقة موجبة مع هذا القطاع في المدى الطويل وهذا دليل على أن بيئة الاعمال المعقدة، البيروقراطية، الفساد، ارتفاع الضرائب وبطء الإجراءات الإدارية كلها حالت دون السماح للشباب المقاولين للعمل بطريقة رسمية وتنمية روح المبادرة والابتكار لديهم، لنخرج في الأخير بمجموعة من الاقتراحات التي قد تساعد صناع القرار على دمج المقاولين في الاقتصاد الرسمي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد موازي؛ مقاولاتية؛ جزائر؛ بيئة الاعمال؛ ARDL.

Abstract :

This study aims at shed light on the relationship between parallel economy and entrepreneurship during the period 2002-2018 in Algeria, through a set of variables that contributed in pushing entrepreneurs towards this sector, using the ARDL model. The results concluded that the size of the self-employment, tax burden, corruption index, rule of law index had a positive relationship with the size of the parallel economy in the short and long run in Algeria. As for the regulatory quality index, it is negatively related to the size of the parallel economy in the short run, so that it has a positive relationship with this sector in the long run. This is evidence that the complex business environment, bureaucracy, corruption, high taxes and slow administrative procedures, all prevented young entrepreneurs from working in a formal manner and developing their entrepreneurial spirit and innovation.

Key Words: Parallel economy; Entrepreneurship; Algeria; Business environment; ARDL.

JEL Classification: E26, L26.

*مرسل المقال: حساين أسماء (hassaineasma88@gmail.com)



المقدمة:

تعاني دول العالم من ظاهرة تهدد الكثير من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة تتمثل في الاقتصاد الموازي، ويزداد هذا الأخير انتشارا وحدة في البلدان النامية، والاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات النامية قد عانى في مختلف مراحل تطوره من انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي وقد برز هذا الأخير بصورة واضحة خلال المرحلة الانتقالية والذي مس سوق العمالة نتيجة انتشار البطالة، ضعف المداخل وتعميد بيئة الأعمال كل هذا دفع الأفراد إلى التوجه نحو التشغيل غير الرسمي، لذلك استلزم على السلطات الشروع في اجراءات وتدابير للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، تمثلت في التركيز على تشجيع ودعم فئة المقاولين نظرا لما يمكن أن ينتج عن ذلك من تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وحل لمشاكل البطالة التي تعتبر من أولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر، فالدولة أصبحت لوحدها غير قادرة على خلق مناصب الشغل وتنويع النسيج الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

إشكالية الدراسة:

إن ضرورة تشجيع وتنمية الفكر المقاوлатي في الجزائر دفع السلطات العمومية لدعم إنشاء المؤسسات فأصبحت هناك هيئات متخصصة في دعم المقاولين ك (CNAC)، (FGAR)، (ANGEM)،....، إلا أنه بالرغم من ذلك لا يزال المقاولين يواجهون تحديات كبيرة مصدرها بيئة الاعمال غير المواتية وعدم توفر فرص التمويل ونقص المهارات الأمر الذي يدفعهم للتوجه نحو الاقتصاد الموازي، وعليه سيتم طرح الاشكالية التالية: ما هي العلاقة التي تربط بين الاقتصاد الموازي والمقاوлатية في الجزائر في ظل بيئة الأعمال المعقدة؟

فرضيات البحث: للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن وضع الفرضية التالية:

- بيئة الأعمال المعقدة تدفع المقاولين للعمل في الاقتصاد الموازي في الجزائر.

منهجية وأدوات البحث:

اعتمدت دراستنا المنهج الاستقرائي من خلال استقراء الدراسات التجريبية والنظريات التي تمت ضمن هذا المجال بالإضافة إلى المنهج التحليلي من خلال تحليل مناخ الاعمال في الجزائر بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات ومن ثم تطرقنا إلى المنهج القياسي من خلال بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات السلاسل الزمنية من أجل معرفة العلاقة التي تربط الاقتصاد الموازي بالمقاوлатية في الجزائر بالاعتماد على نموذج ARDL.

I. النظريات التي تربط بين الاقتصاد الموازي والمقاوлатية:

1. النظرية المؤسسية:

ركزت هذه النظرية على وجهات نظر مختلفة، وجهة النظر الأولى ترى أن المقاوлатية غير الرسمية ناتجة عن فشل المؤسسات الرسمية، وتضمنت أوجه قصور هذه الأخيرة من حيث سوء تخصيص الموارد وعدم الكفاءة؛ الضعف والعجز المؤسسي الرسمي وغالبا ما تكون هذه نتيجة "إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة" على سبيل المثال، قد يطلب مسؤولو القطاع العام رشاًوى وهدايا ومدفوعات أخرى من رجال الأعمال والمؤسسات مقابل الخدمة



المقدمة يمثل هذا الشكل من الفساد ضريبة إضافية على رواد الأعمال، مما يدفعهم إلى الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من هذه الأنواع من الابتزازات، والنتيجة هي أنه عندما يقوم المقاولين بتقييم التكاليف والفوائد، فإنهم سيتخذون قرارا للعمل بشكل غير رسمي لأن فوائد الإجراءات الشكلية غير كافية لتفوق فوائد الطابع غير الرسمي، أما وجهة النظر الثانية فتتنص على أن الفشل المؤسسي في حد ذاته ليس هو المحدد للمقاولاتية غير الرسمية فعندما تكون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية "مكملة" ومتسقة، لن تنتج ريادة الأعمال غير الرسمية عن الإخفاقات المؤسسية الرسمية، وبالتالي تعمل قواعد المؤسسات غير الرسمية بمثابة "بديل" للقواعد الرسمية (COLIN C. WILLIAMS, 2019).

2. نظرية تخصيص الموارد:

ركزت هذه النظرية على الموارد المعرفية للأفراد والقيود وآليات التغلب على هذه القيود. في الاقتصادات النامية، يؤدي الافتقار إلى فرص الاقتصاد الرسمي توجه الأفراد إلى العمل غير الرسمي لأغراض الكفاف. وفي ظل هذه الظروف، يواجه الأفراد قيودا على الموارد ويضطرون إلى الاعتماد على موارد الأسرة لدعم أنشطتهم التجارية. إن الظروف المعيشية لرائد الأعمال (أي ديمومة هيكل السكان، والوصول إلى المرافق، وموقع الحي وخصائصه، وما إلى ذلك) لا تقل أهمية عن العوامل المتعلقة بالأعمال (أي الوصول إلى الائتمان وقطاع العمليات) من حيث شرح الأداء. الاستراتيجية الفعالة لتخصيص الموارد هي تكتل رواد الأعمال غير الرسميين في موقع جغرافي واحد فمن ناحية، يبدو أن تكتل شركات متشابهة جدا تتبع نفس المنتجات غالبا سيخلق منافسة غير ضرورية لكن من ناحية أخرى فإن هذه التجمعات بين رجال الأعمال غير الرسميين تعطي عددا من المزايا، بما في ذلك القدرة على مشاركة الأدوات والمعدات مع الآخرين، التعلم من الأفكار الجديدة، جذب المزيد من العملاء بالإضافة إلى تطوير علاقات ائتمانية قائمة على الثقة بين المجموعة بالنظر إلى هذه الفوائد المحتملة، يبدو أن التكتل يسمح للمقاولين غير الرسميين بفرص زيادة قدرتهم على تخصيص الموارد، وبالتالي تعزيز قدرتهم على استغلال الفرص (Justin W. Webb and all, 2013). يعد الاقتراض استراتيجية أخرى لتخصيص الموارد يستخدمها رواد الأعمال غير الرسميين، إذ غالبا ما يواصل رواد الأعمال غير الرسميين الاعتماد على خيارات الإقراض غير الرسمية على الرغم من معدلات الفائدة الكبيرة، فعادة ما يقوم المقرضون غير الرسميين بإدارة الأعمال على مقربة شديدة من المقرضين، مما يقلل من تكاليف المعاملات المرتبطة بمراقبة عدم التماثل ولا يتطلب أيا من الأوراق. كما أن عدم القدرة على سداد القروض غير الرسمية لا يؤدي إلى رسوم فوائد متراكمة أو التهديد بالإغلاق. لذلك، يؤدي انخفاض تكاليف المعاملات للقروض غير الرسمية إلى دفع المقاولين إلى تفضيل خيارات الإقراض غير الرسمية، تتمثل الاستراتيجية الثالثة لتخصيص الموارد في أن المقاولين غير الرسميين غالبا ما يسعون إلى استخدام الموارد التي تجاهلها المقاولين الرسميين والتي تكون مورد مجاني، إذ يمكن لأصحاب المشاريع غير الرسمية التغلب على قيودهم الخاصة لاستغلال الفرص (Justin W. Webb and all, 2013).

3. النظرية النبوية:

ينظر فيها إلى المقاولاتية غير الرسمية على أنها محاولة غير منظمة وغير آمنة ومنخفضة الأجر تتم بدافع الضرورة وكملاد أخير من قبل السكان المستبعدين من سوق العمل الرسمي، وبالتالي إذا نظرنا من خلال هذه الناحية، فإن المقاولاتية



غير الرسمية ما هي إلا نتيجة لقلّة تنظيم العمل ونقص الحماية الاجتماعية، وبالتالي نتاج مباشر للفقر. وعليه، تعتبر هذه الممارسة أكثر انتشارا في البلدان التي لا تتدخل فيها الدولة بشكل كاف لحماية العمال من الفقر. (Colin C Williams, 2014)

4. النظرية النيوليبرالية:

تنص على أن تدخل الدولة في السوق الحرة يؤدي إلى قيام المقاولين باتخاذ قرار اقتصادي عقلاني للخروج من القطاع الرسمي بسبب الوقت والتكاليف وجهود الامتثال للأعباء البيروقراطية المفروضة على الشركات فبالنسبة لهذه النظرية يعدّ عدم تسجيل الشركات عند بدء التشغيل قرارا اقتصاديا منطقيا للمقاولين الذين يواجهون قوانين ولوائح مرهقة من قبل بيروقراطية الدولة الخانقة وعدم التسجيل هذا هو نتيجة الإفراط في التنظيم، والضرائب المرتفعة وبالتالي سيكون مستوى عدم التسجيل عند بدء التشغيل أكثر انتشارا في البلدان ذات المستويات الضريبية الأعلى وتدخل الدولة الأكبر، والحلول هي إلغاء القيود التنظيمية، وتخفيض الضرائب، والحد الأدنى من تدخل الدولة. (Colin C Williams, Abbi Kedir, 2018)

II. الدراسات السابقة:

1. دراسة (Irina A Markina and all, 2018) بعنوان «Entrepreneurship in the Shadow Economy: The Case Study of Russia and Ukraine»، في كل من روسيا وأوكرانيا بإجراء دراسة تحليلية بالاعتماد على مؤشرات دولية، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الفساد والضرائب والبيروقراطية هي المشاكل الرئيسية لروسيا، فبسبب هذه المشاكل حتى الشركات الكبيرة تغلق معاملاتها في القطاع غير الرسمي. أما السياسة المحلية غير المستقرة، وعدم القدرة على حل النزاعات وحماية المصالح الوطنية، وانعدام الثقة في نظام العدالة هي الأسباب التي تجعل رجال الأعمال الأوكرانيين يعملون في القطاع غير الرسمي، وتقترح الدراسة أنه من الضروري اتخاذ التدابير المناسبة لتقليل اقتصاد الظل.

2. دراسة (Isaac A. Ogunsade and all, 2016) بعنوان «The influence of informal institutions on informal sector entrepreneurship»، من خلال دراسة استقصائية أجريت على 26 شخص من المقاولين النشطين في صناعة المنسوجات في القطاع الموازي في نيجيريا منهم 20 امرأة و 6 رجال تتراوح أعمارهم بين 36-55 سنة، وتوصلت الدراسة إلى أن بعض المقاولين يرون أن الحصول على الدعم الحكومي أمر صعب وأنهم يفضلون العمل باستقلالية، وهناك من يعتبر أنه صاحب شركة صغيرة وليس هناك داعي لتسجيل عمله التجاري، كما اختلف جميع من أجريت معهم المقابلات تقريبا مع الأسئلة المتعلقة بالضرائب لأنه وفقا لهم "يأتي مسؤولو الضرائب المحليون كل شهر لجمع الغرامات، ولا نعرف حتى ما يفعلونه بالمال"، وهناك من يرى أن العمل بهذه الطريقة هي تقاليد تم اكتسابها من أجدادهم واستمروا فيها.

3. دراسة (Friederike Weltera and all, 2015) بعنوان «Entrepreneurial activity in the informal economy : a missing piece of the entrepreneurship jigsaw puzzle» ،



خلال دراسة تحليلية تهدف إلى تقييم النقاش الحالي حول القطاع غير الرسمي والمقاولنية، توصلت الدراسة على أنه بالرغم من أن النشاط الاقتصادي غير الرسمي غالبا ما يكون أكثر بروزا في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، إلا أنه لا يقتصر عليه فقط بأي حال من الأحوال. هناك مناطق من المملكة المتحدة على سبيل المثال، تعتمد على العمالة غير الرسمية، ونتيجة لذلك، من الصعب الجدال ضد إدراج النشاط غير الرسمي كجزء من دراسة المقاولنية، ولا سيما حين يتم تقييم إمكانات زيادة الأعمال في الاقتصاد.

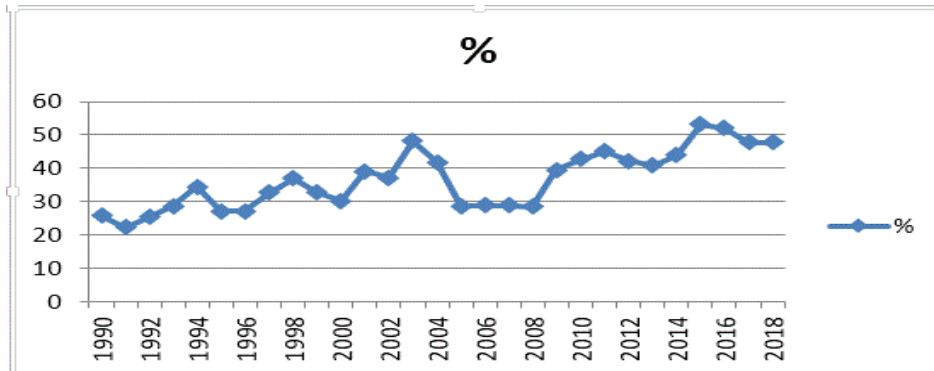
III. واقع الاقتصاد الموازي وتحليل مناخ الاعمال في الجزائر:

في هذا المحور سنتطرق إلى واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وسنقوم بتحليل بيئة الأعمال المحيطة بالمقاولين بالاعتماد على مجموعة من المعايير والمؤشرات، فمن أجل الحصول على تقييم أكثر موضوعية لخصائص الاقتصاد الجزائري، تم استخدام المؤشرات الدولية المستقلة لتقييم العمليات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الرئيسية، ودراستنا هذه ستؤكد على تلك المؤشرات التي تعكس دافع المقاولين للعمل في القطاع الموازي، أو تؤثر عليهم بشكل مباشر.

1. الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018:

في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد بسبب تهاوي أسعار النفط وانخفاض موارد الخزينة العمومية، لعب الاقتصاد الموازي دورا مهما في الجزائر وهو ظاهرة قديمة فخلال الثمانينيات، واجهت الجزائر أزمة اقتصادية كارثية بسبب انخفاض أسعار البترول، وقد دفع هذا المزيد من الجزائريين إلى اللجوء إلى القطاع الموازي لتلبية احتياجاتهم الأساسية، وقد ازداد هذا الأخير في التوسع مع برنامج التكيف الهيكلي (1990-1994) للتحرك نحو اقتصاد السوق، والتخلي عن الاقتصاد الفاشل. وقد تم تقدير حجم هذا الاقتصاد (%من GDP) باستخدام طريقة الطلب على العملة ل (V.TANZI, 1983) باعتبارها أنسب طريقة يمكن من خلالها تقدير حجم هذا الاقتصاد، إذ أن القصور في البيانات المتاحة وصعوبة الوصول إليها حالت دون تطبيق الطرق الأخرى، وعليه فإن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2018 مبين في الشكل التالي:

الشكل 01: " تطور حجم الاقتصاد الموازي (%من GDP) في الجزائر خلال الفترة 1990-2018"



المصدر: حساين أسماء، ساهد عبد القادر (2020)، حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر- دراسة قياسية- خلال الفترة 1990-

2018، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 2020، ص424



من خلال الشكل 01 نلاحظ أن حجم الاقتصاد الموازي عرف تدبدا خلال الفترة محل الدراسة إذ يمكن تقسيمه إلى مرحلتين: (حساين أسماء، ساهد عبد القادر، 2020)

- 1990-2000: تراوحت نسبة الاقتصاد الموازي بين 25.69% و 36.93% فعلى الرغم من أن الحكومة نفذت برامج الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها الدولة على المؤسسات، من خلال مجموعة من السياسات المعتمدة للتحرك نحو اقتصاد السوق، والتخلي عن الاقتصاد الفاشل إلا أن الاقتصاد الموازي ظهرت ملامحه جليا من خلال تدهور مستوى المعيشة بسبب تحرير الاسعار مع بقاء الأجور ثابتة لا تتحرك، بالإضافة إلى زيادة عمليات التهريب من خلال تحرير التجارة الخارجية وزيادة العبء الضريبي الذي جعل الأفراد يتهربون من دفع الضرائب كل هذه الأسباب وغيرها جعلت من العمل في الاقتصاد الموازي طوق نجاة للحصول على لقمة العيش والبقاء على قيد الحياة.
- 2001-2018: عرف فيها الاقتصاد الجزائري عودة التوازنات الاقتصادية واتسمت بارتفاع أسعار النفط، انخفاض في معدل الديون مما أدى إلى تحسن في مستوى معيشة الأفراد وهذا ما ترجم في انخفاض نسبة الاقتصاد الموازي من 48% سنة 2003 إلى 28.68% سنة 2005 والتي اتسمت هذه النسبة تقريبا بالثبات إلى غاية سنة 2008، لكن سرعان ما عادت هذه النسبة للارتفاع من جديد بداية من سنة 2009 التي وصلت فيها إلى 39.49% وذلك نتيجة العوامل التي رافقت تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي كانتشار الفساد الإداري داخل مؤسسات وإدارات الدولة نتيجة ضعف كفاءة وفعالية ومصادقية المصالح والأنظمة الإدارية والمالية، وقد بلغت أعلى نسبة للاقتصاد الموازي خلال هذه الفترة 53% سنة 2015 متفوق بذلك على الاقتصاد الرسمي.

2. تحليل مناخ الاعمال في الجزائر مقارنة مع المغرب وتونس:

1.2. الاجراءات المتعلقة بالنشاط التجاري:

الجدول 01: "سهولة بدء النشاط التجاري في الجزائر"

المؤشر	الجزائر			المغرب			تونس		
	2019	2018	2015	2019	2018	2015	2019	2018	2015
انشاء المؤسسة (المرتبة)	154	145	150	71	35	34	60	100	63
عدد الاجراءات	13	12	12	05	04	04	10	09	06
عدد الايام	22	20	17	11	09	09	11	11	08
التكلفة (الايروادات)	11	11.1	11.8	9.2	08	3.7	4.2	4.6	4.3

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على تقارير ممارسة أنشطة الاعمال.



من خلال الجدول (1)، احتلت الجزائر المرتبة 150 في مؤشر إنشاء مؤسسة، حيث على المقاول اجتياز 12 إجراء لبدء الشركة وتشغيلها بشكل قانوني وذلك في مدة قدرها 17 يوما، مع العلم لا يشمل الوقت المستغرق لاستكمال الإجراءات الفترة المخصصة في جمع المعلومات مع بداية كل إجراء في يوم منفصل، أي لا يمكن استكمال إجراءات في يوم واحد أو فترة واحدة، وقد قدرت تكلفة المشروع (BNP / للفرد) بـ 11.8٪. وهذه الكلفة تستثني العمولات والرشاوى التي يمكن أن تترتب عنها زيادة في الأعباء (حفيظ صواوي، 2019)، وبالتالي فهو مسار مرهق خاصة إذا قارناه بكل من تونس والمغرب إذ الإجراءات الخاصة بهم قدرت بـ 06، 04 إجراء على التوالي، وهذا إن دل على شيء فيدل على بطء الإجراءات الإدارية (تقرير مناخ الأعمال الدولي، 2019)، فمثلا في الدول المتطورة لا تستغرق عملية تأسيس شركة أكثر من 6 دقائق، فقط على المعني بالأمر ملء قسيمة تتضمن معلومات حول الطالب عبر الأنترنت، وخلال مدة وجيزة يتم الرد من قبل الهيئة المعنية، في حين يخضع فتح شركة بالجزائر إلى عملية معقدة وتحتاج إلى وقت طويل، بالإضافة إلى ثقل ملف الإنشاء (نصيرة سيد علي، 2018)، فعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة إلى غاية 30 جوان 2018، حسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم قدر بـ 1.093.170 مؤسسة، وتعدّ هذه نسبة ضعيفة مقارنة مع باقي الدول وتعكس مؤشرا ضئيلا، وهذه النتيجة تؤكد عليها أيضا نتائج تقرير المرصد العالمي للمقاولاتية حيث أعلن بأن معدل النشاط المقاولاتي في الجزائر لا يتعدى نسبة 5٪. (إيمان كافي، 2019).

2.2. الإجراءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي:

الجدول 02: "ترتيب الجزائر عالميا من حيث معايير النشاط الاقتصادي لسنة 2019 (مقارنة مع المغرب وتونس)"

مؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس	مؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	157	60	80	حماية المستثمرين	168	64	83
استخراج تراخيص البناء	129	18	77	دفع الضرائب	156	25	133
الحصول على الكهرباء	106	59	51	التجارة عبر الحدود	173	62	101
تسجيل الملكية	165	68	87	إنفاذ العقود	112	68	80
الحصول على الائتمان	178	112	99	تسوية حالات الإعسار	76	71	67

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على (تقرير مناخ الأعمال الدولي، 2019).

من خلال الجدول (2) يتضح أن مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر معقد، إذ يمكن اعتباره غير جذاب وهذا ما يبينه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، فمن المرتبة 156 سنة 2017، تراجعت الجزائر بـ 10 مراكز لتحتل المرتبة 166 في سنة 2018، لترجع وتعرف تحسنا سنة 2019 إذ احتلت المرتبة 157 من بين 190 بلدا، متقدمة بذلك بـ 09 نقاط عن السنة الماضية. لكن بالرغم من هذا التحسن إلا أن الخبير الاقتصادي لدى البنك الدولي، محمد حميدوش، يؤكد أن التصنيف ضمن المرتبة 150 وما فوق يعني الأسوأ، ويرجع هذا الترتيب إلى صعوبة الحصول على العقار الذي قد



يستغرق في أحسن الأحوال سنتين (عبد السلام بارودي، 2018)، وانعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقاً أمام الاستثمار، وصنف منتدى الاقتصاد العالمي الجزائر في تقريره لسنة 2019، ضمن البلدان التي تواجه العديد من المخاطر والشكوك التي تقوض هذا المحيط بالنسبة للمستثمرين المحتملين، وحددت 5 مخاطر تواجه مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر تتمثل في فشل الإدارة والحوكمة والتسيير في مقدمة التحديات الخاصة بالجزائر، تليها انعكاسات تقلبات وصدمات أسعار الطاقة، ثم قصور وفشل المنظومة المالية والمصرفية، ثم تحديات العامل الأمني الذي ينظر إليه على أساس ظاهرة إقليمية بالنظر إلى ما تعرفه المنطقة من مخاطر عدم استقرار، وأخيراً القضايا المتصلة بالغذاء والأمن الغذائي (حفيظ صواولي، 2019)، ومن خلال الجدول (2) احتلت الجزائر مراتب متأخرة في العديد من المؤشرات:

- تعتبر الجزائر وجهة اقتصادية صعبة جداً في مجال الاستثمار إذ احتلت المرتبة 165 في تسجيل الملكية سنة 2019 من بين 190 بلد، كما احتلت المرتبة 168 سنة 2019 في حماية المستثمرين وهي أكثر بكثير من جيرانها المغرب وتونس اللذان احتلتا المراتب 64 و 83 على التوالي. ويرجع هذا الترتيب إلى مشاكل معقدة فلا زالت قوانين الاستثمار الجزائرية تثير مزيداً من الجدل والتحفيز بسبب المشاكل التي يقع فيها المستثمر، كالحصول على الكهرباء والخط الهاتفي والتزود بالإنترنت، صعوبة الحصول على العقار، وبالتالي فالمستثمر لا يملك الوقت للانتظار كل هذه المدة من أجل البدء في استثماراته (عبد السلام بارودي، 2018)
- فيما يخص استخراج تراخيص البناء جاءت في المرتبة 129، إذ أن انتظار صدور رخصة البناء يستغرق قرابة سنتين. (عبد السلام بارودي، 2018)، بعدها يأتي مؤشر الربط بالكهرباء الذي احتلت فيه الجزائر المرتبة 106 بـ 5 إجراءات و 84 يوماً.
- لا يزال النظام المصرفي والبنكي يشكل إحدى الحلقات الأضعف في مسار الاستثمار والأعمال، حيث صنفت الجزائر في المرتبة 178 في مؤشر الحصول على القروض لسنة 2019 من مجموع 190 دولة متراجعة بنقطة عن سنة 2018، وذلك لعدة نقائص متصلة بالنظام المصرفي، كالتعقيدات في دراسة الملفات من طرف البنوك، أو طلبها ضمانات ضخمة مقابل القرض إضافة إلى اعتماد البنوك العمومية على إجراءات بيروقراطية. (عبد السلام بارودي، 2018)
- النظام الضريبي يعتبر نقطة ضعف إذ صنفت الجزائر في المرتبة 156 لسنة 2019 في دفع الضرائب، إذ تمثل اقتطاعات الأجراء نسبة تقدر بنحو 30% من إجمالي التحصيل الجبائي والضريبي. (حفيظ صواولي، 2019)
- أما فيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود أو التجارة الخارجية للسلع والبضائع أو الخدمات، فإن تصنيف الجزائر جاء في الرتبة 173 بمسارات معقدة في مجال التصدير والاستيراد، فمثلاً يقدر عدد الوثائق اللازمة لتصدير شحنة واحدة بـ 8 وهو ما يعني انتظار 17 يوم وبالتالي تحمل تكلفة تصل إلى 1248 دولار، كما يقدر عدد الوثائق اللازمة لاستيراد شحنة واحدة بـ 9 وهو ما يعني انتظار 23 يوم أي تحمل تكلفة تصل إلى 1428 دولار وعليه



فضعف الخدمات المقدمة يقف عائقا لاستقطاب الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي (عميروش محمد شلغوم، 2012، صفحة 278)

- بالنسبة لمؤشر تسوية حالات الاعسار احتلت الجزائر المرتبة 76 سنة 2019 متقدمة بذلك على المغرب التي تحتل المرتبة 134.

3.2. مؤشر الشفافية في الجزائر من 2015-2018:

الجدول 03: " مؤشر الشفافية خلال الفترة 2015-2018"

المغرب			تونس			الجزائر		
الدرجة	الترتيب	السنوات	الدرجة	الترتيب	السنوات	الدرجة	الترتيب	السنوات
36	88/167	2015	38	76/167	2015	36	88/167	2015
37	90/176	2016	41	75/176	2016	34	108/176	2016
40	81/180	2017	42	74/180	2017	33	112/180	2017
43	180/73	2018	43	180/73	2018	35	180/105	2018

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مقتطف من تقارير مؤشر الشفافية 2015-2018.

من خلال الجدول (3) يتضح أنه قد تم تصنيف الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2018، حيث حلت الجزائر في المرتبة 112 سنة 2017، أما سنة 2018 فاحتلت المرتبة 105 من أصل 180 دولة لكن الجزائر تبقى متخلفة كثيرا عن جيرانها، حيث جاءت تونس والمغرب في المرتبة 73، 73 على التوالي سنة 2018 (تقرير مؤشر الشفافية، 2018)، كل هذا يؤكد على توطن الفساد نظرا لوجود بيئة تساعد على استفحاله، ونتيجة لذلك تتعرق حرية تنظيم المشاريع في الجزائر بشدة بسبب البيروقراطية إلى درجة أن 40٪ من الشركات لا تجد الأراضي اللازمة لتنفيذ مشاريعها (محمد بنكاسم، 2019). وبالتالي فإن الممارسات البيروقراطية والفساد الإداري والمالي والسياسات غير المدروسة نتيجة الفساد وغياب الحوكمة وسوء التسيير، هي ما حرمت الجزائر من إمكانية النهوض بالقطاع الاقتصادي (مال و أعمال، 2020). وعليه فضعف آليات مكافحة الفساد في الجزائر أدى إلى غياب المساءلة وانعدام الشفافية والنزاهة، وبالتالي يجب أن تقود الجزائر قضية مكافحة الفساد دون مزيد من التأخير. (خالد بودية، 2018).

4.2. ديناميكيات المؤشرات الرئيسية الستة للبنك الدولي في الجزائر خلال الفترة 2002-2018:

الشكل 01: " مؤشرات الحوكمة، المؤسسات، الفساد للبنك الدولي في الجزائر خلال الفترة 2002-

2018"



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر البنك الدولي.

من خلال الشكل نلاحظ أن جميع المؤشرات (مؤشر الصوت والمساءلة، مؤشر فعالية الحوكمة، مؤشر السيطرة على الفساد، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر جودة التنظيم، مؤشر سيادة القانون) أقل من الصفر المشروط الذي يمثل الحد الأدنى المطلوب للتنمية المستدامة والديمقراطية، إذ أن هذه المؤشرات تأخذ القيمة السالبة مما يؤكد على أن البيئة المحيطة برجال الأعمال والمقاولين في الجزائر هي مصدر ضعف ولا تساعد على تنمية الفكر المقاوطني لدى الشباب الجزائري، والسماح له بالإبداع في أنشطة منتجة تساعد الاقتصاد الجزائري على الخروج من ديمومة قطاع المحروقات، فالوضع الاقتصادي والاجتماعي المعقد على مدى القرون الماضية أدى إلى تعطيل غالبية العلاقات الاقتصادية، وبالتالي جميع هذه العوامل حفزت الاقتصاد الموازي على التوسع في الجزائر.

IV. دراسة قياسية للعلاقة بين الاقتصاد الموازي والمقاوالية خلال الفترة 2002-2018:

يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات ربع سنوية خلال الفترة (2002-2018)، وبدأنا تحليلنا من سنة 2002 لاحتواء الدراسة على مؤشرات لا تتوفر معطياتها قبل هذه السنة، ومن أجل الحصول على حجم عينة أكبر قمنا بتحويل البيانات من بيانات سنوية إلى ربع سنوية بالاعتماد على برنامج eviews10. وقمنا بتقدير النموذج القياسي بالاعتماد على نموذج ARDL.



1. تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي لها:

المتغير	نوعه	مصدره
المتغير التابع	GDP % ونرمز له ب se	(حساين أسماء، ساهد عبد القادر، 2020، الصفحات 425-424)
المتغيرات المستقلة	العاملين لحسابهم الخاص كدلالة عن المقاولاتية	The World Bank
	العبء الضريبي	The World Bank
	مؤشر الجودة التنظيمية	The World Bank
	مؤشر الفساد	The World Bank
	مؤشر سيادة القانون	The World Bank

وبالتالي يمكن صياغة النموذج على الشكل التالي:

$$Se_t = a_0 + a_1 self_t + a_2 Tax_t + a_3 reg_t + a_4 cpi_t + a_5 rule_t + \varepsilon_t$$

2. تقدير النموذج القياسي:

1.2. اختبار استقراريته السلاسل الزمنية:

الجدول 04: " اختبار Phillips-Perron Test Equation pp "

V	Level			1 st deff			درجة التكامل
	Constant/ Model01	Trend and constant/ model02	None Model 03	Constant Model01	Trend and constant/ Model02	None Model03	
se	(0.5725)	(0.6193)	(0.7441)	(0.0277)**	(0.1130)	(0.0018)*	I(1)
Self	(0.0114)**	(0.1549)	(0.0027)*	-	-	-	I(0)
Tax	(0.0294)**	(0.4338)	(0.0474)**	-	-	-	I(0)
cip	(0.4382)	(0.6730)	(0.9292)	(0.0118)**	(0.0472)**	(0.0010)*	I(1)
Rule	(0.3567)	(0.6912)	(0.8355)	(0.0096)*	(0.0337)**	(0.0007)*	I(1)
reg	(0.7995)	(0.9010)	(0.9465)	(0.0197)**	(0.0769)***	(0.0029)*	I(1)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10.

من خلال الجدول (4) يتبين أن المتغير التابع se، غير مستقر في المستوى حيث نلاحظ أن $prob < \text{من مستوى المعنوية } 1\%$ ولهذا قمنا بدراسة الاستقرارية عند الفرق من الدرجة الاولى أين لاحظنا استقراره في النموذج الثالث



عند مستوى 1%، أما بالنسبة للمتغير المستقل self فنلاحظ أنه مستقر في المستوى في النموذج 3 عند مستوى معنوية 1%، tax أيضا مستقر في المستوى في النموذج 3 عند مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة regulatory، rule of law، cip فجميعها غير مستقرة في المستوى وعند تطبيق الفرق من الدرجة الأولى تحقق شرط الاستقرار. وعليه فإن هذا الخليط من درجة الاستقرار، سمح لنا بتطبيق نموذج ARDL خصوصا أن المتغير التابع استوفى الشرط الذي يتطلب أن يكون المتغير التابع مستقر من الدرجة الأولى لتطبيق هذا النموذج.

2.2. تحديد فترة الابطاء:

لتقدير نموذج الاقتصاد الموازي في الجزائر سنستعين برتبة تأخير ($p=7$) هذه الرتبة تم اختيارها بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات أهمها AIC(Akaike) و SC(Schwarz)، والجدول (5) يوضح ذلك.

الجدول 05: " تحديد فترة الابطاء (lag)"

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-288.5133	NA	0.000629	9.656173	9.863799	9.737543
1	391.3595	1203.709	4.30e-13	-11.45441	-10.00102	-10.88481
2	530.1300	218.3929	1.53e-14	-14.82393	-12.12478	-13.7661*
3	543.2371	18.04913	3.54e-14	-14.07335	-10.12844	-12.52730
4	565.0318	25.72495	6.74e-14	-13.60760	-8.416928	-11.57333
5	677.0522	110.1840*	7.66e-15	-16.10007	-9.663637	-13.57757
6	720.8852	34.49157	1.01e-14	-16.35689	-8.674696	-13.34617
7	781.4461	35.74084	1.12e-14*	-17.1621*	-8.234209*	-13.66322

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10.

3.2. اختبار حدود التكامل المشترك:

الجدول 06: " اختبار Bounds"

Test statique	value	Signif	I(0)	I(1)
F-statique	9.796850	10%	2.08	3
K	5	5%	2.39	3.38
		01%	3.06	4.15

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10.

من اختبار Bounds يظهر أن الإحصائية المحسوبة 9.796850 أعلى من الجدولة عند كل الحدود، أي نرفض فرضية العدم وبالتالي توجد علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.



4.2. التوازن في المدى الطويل:

الجدول 07: "تقدير المعلومات في المدى الطويل"

Variable	Coeff.	prob	Variable	coefficient	prob
self	16.60505	(0.0010)*	Rule of law	18.91780	(0.0000)*
Tax	21.76235	(0.0000)*	C	-1283.584	(0.0001)*
reg	53.93863	(0.0000)*	F-STATIQUE	582.8087	(0.0000)*
cpi	6.940476	(0.0029)*	R-squared	0.99	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10.

$$SEt = -1283.584 + 16.60505SELFt + 21.76235Taxt + 53.93863regt + 6.940476cpit + 18.91780rule\ of\ lawt + \varepsilon t$$

5.2. نموذج تصحيح الخطأ ARDL (ECM):

الجدول 08: "تقدير نموذج تصحيح الخطأ"

Variable	coefficient	prob	Variable	coefficient	prob
self	15.65784	(0.0000)*	Rule of law	4.506077	(0.0353)**
Tax	3.592306	(0.0003)*	(1-)ECM	-0.326447	(0.0000)*
reg	-36.78024	(0.0000)*	DW	2.48	
cip	1.404406	(0.0000)*	R-squared	0.96	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10.

من خلال الجدول (8) نلاحظ أن $ECM(-1)$ تساوي -32.0 وذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية 1% وبالإشارة السالبة وهذا ما يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل.

6.2. نتائج التقدير وتفسيرها:

- بالنسبة لقيمة معامل التحديد، $R^2=0.96$ ، أي أن المتغيرات المفسرة تفسر لنا حوالي 96% من التغيرات في المتغير التابع.

- بالنسبة لمتغير self فنجد بأن هذا الأخير له علاقة ايجابية مع حجم الاقتصاد الموازي في المدى القصير والطويل معا وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% وهذا ما يتوافق مع دراسة (Isaac A. Ogunsade and all, 2016)، ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا بأن معظم المقاولين، يعملون بشكل غير رسمي من أجل تجنب الضرائب ومدفوعات الكهرباء ورسوم الإيجار وغيرها من التكاليف الأخرى التي أرهقت كاهلهم الأمر الذي جعلهم عاجزين عن الاستمرار في السوق الرسمي، فالمقاول أصبح يرى نفسه يعمل 8 أشهر لصالحه و4 أشهر لخزينته الدولة، وعليه قطاع المقاولات كان ضحية السياسة الخاطئة التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة في الجزائر منذ الاستقلال.



-بالنسبة لمتغير Tax فنلاحظ أنه ذو دلالة معنوية إيجابية على المدى القصير والطويل مع حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، وهذا ما يتوافق مع دراسة (Isaac A. Ogunsade and all, 2016)، ومع النظرية النيوليبرالية، فقد جاءت الجزائر ضمن المجموعة الأولى ذات الضغط الضريبي المرتفع من بين مجموع الدول العربية بنسبة 24.5%، فعدم المساواة في دفع الضريبة هي السبب الأساسي لتوجه الممولين نحو القطاع الموازي في الجزائر للتهرب من الضرائب وهذا الأمر جد هام لأن هذه الشريحة من القطاع الموازي تقارب حاليا 50% من النسيج الاقتصادي، كما أن الدراسة وجدت أن زيادة 1% من العبء الضريبي يؤدي إلى زيادة حوالي 21.76% من حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر على المدى الطويل.

- بالنسبة لكل من rule، cip، فنلاحظ أن المتغيرين لهما علاقة طردية مع حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر على المدى الطويل والقصير وذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1%، 5% على التوالي وهذا ما يتوافق مع دراسة (Irina A Markina and all, 2018) التي ترى أن ارتفاع الفساد وعدم الثقة في نظام العدالة هي التي تدفع رجال الاعمال للعمل في الاقتصاد الموازي والنظرية المؤسسية التي ترى أن الفساد ضريبة إضافية على الممولين، مما يدفعهم إلى الاقتصاد غير الرسمي للتهرب من الابتزازات وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراستنا التحليلية أعلاه إذ احتلت الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر الشفافية وكذلك مؤشر سيادة القانون الذي يتمثل في جودة انفاذ العقود وحقوق الملكية.

- بالنسبة لمؤشر reg الذي هو عبارة عن عدم قدرة الدولة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح حكومية تسمح بتنمية وتشجيع القطاع الخاص فقد كان له علاقة سلبية مع حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر على المدى القصير لكن سرعان ما تحولت هذه العلاقة إلى موجبة على المدى الطويل، فمن أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الخاص في الجزائر مشكلة السيولة، من خلال حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 18% فقط من جميع الأموال المخصصة للمؤسسات من قبل البنوك العامة بالإضافة إلى بطء الاجراءات وهذا ما يتفق مع نظرية تخصيص الموارد التي ترى أنه عادة ما يفضل الممولين الاعتماد على الاقتصاد الموازي لتجنب تكاليف المعاملات المرتبطة بمراقبة عدم التماثل بينما الاقتصاد غير الرسمي لا يتطلب أيًا من الأوراق والنظرية البنوية التي ترى أن المقاولاتية غير الرسمية ما هي إلا نتيجة قلة التنظيم.

7.2. الاختبارات القياسية للنموذج:

أ. اختبار مشاكل القياس:

الجدول 09: " اختبار مشاكل القياس "

Type de test	H ₀	prob
Breusch–Godfrey Serial Correlation	عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء	0.0928
Heteroskedasticity Test: Harvey	عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين	0.7144
Histogram–Normality Test	البواقي تتوزع طبيعيا	0.9995

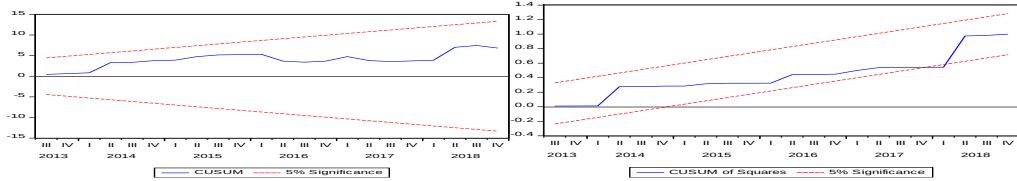
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews10.



نلاحظ من خلال الجدول أن PROB أكبر من مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع الاختبارات وعليه نقبل فرضية العدم H_0 أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين والبواقي تتوزع توزيع طبيعي.

ب. اختبار استقراريته النموذج (stability test):

الشكل 02: " اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي"



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS10.

من خلال الشكل (2) نلاحظ أن الاختبارين يقعان داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، وهذا دليل على أنك هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة القصيرة المدى.

الخلاصة:

عملت الجزائر على استحداث العديد من الهياكل والبرامج المساعدة على خلق المؤسسات الصغيرة والموجه للشباب حاملي المشاريع وثقافة المقاولة، لذا هدفت دراستنا إلى تحديد العلاقة التي تربط بين الاقتصاد الموازي والمقاولة خلال دراسة قياسية للفترة 2002-2018 بالاعتماد على نموذج ARDL، وباستخدام مجموعة من المتغيرات التي تعتبر سبب في توجه المقاولين للعمل في الخفاء، وأظهرت نتائج الدراسة أن عدم توفر المناخ الملائم، العبء الضريبي، الفساد والاجراءات الادارية المعقدة كل هذا حال دون تشجيع الفكر المقاوالاتي ووسع من انتشار الاقتصاد الموازي في الجزائر وبالتالي تحليلنا يتفق مع نظريات الدراسة أعلاه، وعليه نقبل فرضية البحث التي تنص على أن بيئة الأعمال المعقدة تدفع المقاولين للعمل في الاقتصاد الموازي في الجزائر، ولتشجيع المقاولة والقضاء على الاقتصاد الموازي يجب:

- تقديم التسهيلات اللازمة مثل: التسهيلات البنكية وأهم الوسائل التمويلية والإجراءات والضمانات التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للرقى بالاقتصاد وخلق القيمة المضافة.

- تصميم نظام ضريبي بطريقة تساهم في سياسة استثمار مستقرة، فتخفيض الضرائب هو الحل لتشجيع الشباب على اقتحام مجال المقاولة والتخلي عن ذهنية العمل مقابل راتب عند الغير حتى لو بطريقة غير رسمية خوفا من عدم نجاح المشروع.

- ضرورة تحسين مناخ الأعمال وشروط المقاولة وتوفير بنية تحتية لائقة مع تحسين شروط وآليات الضبط.

- يجب أن تكون سياسات التوظيف متطورة ومرنة، أي أنها تتكيف مع المواقف الجديدة.

- تشجيع التكوين المهني لامتعاص الفاعلين في القطاع الاقتصادي والتجاري الموازي.

- ضرورة تطوير فعالية الاعفاء الجبائي والحرص على التركيز على القطاعات المنتجة التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.



قائمة المراجع:

- إيمان كافي . (2019). تصحيح معادلة المرافقة والتمويل. من الرابط: <http://www.ech-chaab.com/ar>
- تقارير مؤشر الشفافية. (2018-2014). تاريخ الزيارة 06 09 2019، من <https://www.transparency.org/research/cpi>
- تقرير مناخ الاعمال الدولي. (2019). تاريخ الزيارة 06 09 2019، من <http://arabic.doingbusiness.org/custom-query>
- حفيظ صواولي. (2019, 11 23). الخبر. من مناخ الاستثمار في الجزائر الأعقد في المنطقة. تاريخ الزيارة 16 06 2020، <https://www.elkhabar.com/press/article>
- خالد بودية. (2018, 12 09). "الفساد لا يتوقف في الجزائر. تاريخ الزيارة 06 09 2019، من اخبار الوطن: <https://www.elkhabar.com/press/article>
- ص. محمدية. (2019). المساء. تاريخ الزيارة 16 06 2020، من الرابط: <https://www.el-massa.com/dz/news>
- عبد السلام بارودي. (2018, 11 04). خبراء: هذه عوامل تحسن مناخ الأعمال في الجزائر. تاريخ الزيارة 06 09 2019، من أصوات مغاربية: <https://www.maghrebvoices.com/2018/11/04>
- عميروش محمد شلغوم. (2012). دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية. مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- مال و أعمال. (2020, 4 20). "ينبغي الإسراع في محاربة البيروقراطية لتبني اقتصاد المعرفة". تاريخ الزيارة 16 06 2020، من الخبر: <https://www.elkhabar.com/press/article/166593>
- نصيرة سيد علي. (2018, 03 14) تاريخ الزيارة 16 06 2020، من <https://www.elhiwardz.com/featured/117822>
- Colin C Williams. (2014). Informal Sector Entrepreneurship. A background paper for the OECD Centre for Entrepreneurship, SMEs and Local Development.
- Colin C Williams,Abbi Kedir. (2018). Evaluating competing theories of informal sector entrepreneurship. The International Journal of Entrepreneurship and Innovation, 19(3), 1-11.
- COLIN C. WILLIAMS. (2019). EVALUATING INSTITUTIONAL THEORIES OF INFORMAL SECTOR ENTREPRENEURSHIP: SOME LESSONS FROM ALBANIA. Journal of Developmental Entrepreneurship, 24(02), 1-17. doi:10.1142/S1084946719500092
- Friederike Weltera, David Smallbone and Anna Pobol. (2015). Entrepreneurial activity in the informal economy: a missing piece of the entrepreneurship jigsaw puzzle. Entrepreneurship & Regional Development, 4(31), 1-15. doi:<http://dx.doi.org/10.1080/08985626.2015.1041259>



- Irina A Markina, Antonina V Sharkova, Martha Y Barna. (2018). Entrepreneurship in the Shadow Economy: The Case Study of Russia and Ukraine. International Journal of Entrepreneurship, 3(22), 1-18.
- Isaac A. Ogunsade and Demola Obembe. (2016). The influence of informal institutions on informal sector entrepreneurship. Journal of Small Business & Entrepreneurship, 28(6), 413-429. doi:https://doi.org/10.1080/08276331.2016.1202093
- Justin W. Webb and all. (2013). Research on entrepreneurship in the informal economy: Framing a research agenda. Journal of Business Venturing, 28, 598-614.

قائمة الملاحق:

الملحق 01: حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر 1990-2018

السنة	النسبة	السنة	النسبة	السنة	النسبة
1990	25.69	2000	30.2	2010	42.79
1991	22.25	2001	39.06	2011	45.1
1992	25.39	2002	37.11	2012	42.19
1993	28.66	2003	48.05	2013	40.78
1994	34.42	2004	41.81	2014	43.97
1995	27.01	2005	28.68	2015	53.13
1996	27.16	2006	28.83	2016	51.92
1997	32.69	2007	28.92	2017	47.73
1998	36.93	2008	28.45	2018	47.8
1999	32.7	2009	39.49		

الملحق 01: ARDL Long Run

Levels Equation Case 3: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SELF	16.60505	4.392236	3.780545	0.0010
TAX	21.76235	3.327181	6.482327	0.0000
REG	53.93883	5.158025	10.46128	0.0000
CIP	8.580478	2.080874	4.123368	0.0000
RULE	18.81750	32.86703	0.572144	0.5800
C	1283.584	260.0814	4.932732	0.0001
R ² = 0.62 (16.60505*SELF + 21.76235*TAX + 53.93883*REG + 8.580478*CIP + 18.81750*RULE - 1283.5839)				
F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.798850	10%	2.08	3
		5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Asymptotic				
Actual Sample Size	81			
		10%	2.200	3.201
		5%	2.500	3.672
		1%	3.43	4.721
		10%	2.204	3.21
		5%	2.504	3.683
		1%	3.451	4.764

الملحق 02: اختبار حدود التكامل المشترك

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	9.798850	10%	2.08	3
		5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15



الملحق 03: ECM ARDL

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(26)
Selected Model: ARDL(2, 7, 7, 5, 4, 7)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/26/20 Time: 20:25
Sample: 2002Q1 2015Q4
Adjusted R-squared: 0.1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(26)(-1)	0.210031	0.073671	2.850441	0.0000
D(26)(-2)	16.65784	1.630086	10.218510	0.0000
D(26)(-3)	2.248888	2.323781	0.968201	0.3430
D(26)(-4)	4.008888	1.881883	2.129988	0.0328
D(26)(-5)	5.022768	1.752519	2.865317	0.0000
D(26)(-6)	-6.552011	2.113757	-3.100126	0.0000
D(26)(-7)	3.380088	2.274034	1.477134	0.1432
D(26)(-8)	3.818081	1.803478	2.117088	0.0300
D(26)(-9)	3.982000	0.859786	4.632035	0.0000
D(26)(-10)	-3.242071	0.830163	-3.905037	0.0000
D(26)(-11)	-3.312054	0.629568	-5.260771	0.0000
D(26)(-12)	-2.208772	0.656051	-3.366038	0.0000
D(26)(-13)	-0.483828	0.858902	-0.563381	0.5782
D(26)(-14)	-1.183887	0.701888	-1.686820	0.0924
D(26)(-15)	-1.752519	0.630154	-2.781020	0.0000
D(26)(-16)	-3.750024	0.570250	-6.574532	0.0000
D(26)(-17)	10.65822	4.880841	2.182718	0.0286
D(26)(-18)	0.031208	4.447746	0.006971	0.9941
D(26)(-19)	5.623888	4.137800	1.359108	0.1770
D(26)(-20)	-30.73320	4.000080	-7.681419	0.0000
D(26)(-21)	-1.404408	0.207160	-6.775348	0.0000
D(26)(-22)	-1.103888	0.283327	-3.895888	0.0000
D(26)(-23)	-1.084088	0.273083	-3.968888	0.0000
D(26)(-24)	-0.595002	0.201431	-2.954453	0.0000
D(26)(-25)	-4.508077	0.375207	-11.986300	0.0000
D(26)(-26)	47.78812	12.888888	3.708212	0.0000
D(26)(-27)	84.07384	11.888888	7.078020	0.0000
D(26)(-28)	28.10888	9.180728	3.058450	0.0000
D(26)(-29)	-31.32200	11.15888	-2.797821	0.0000
D(26)(-30)	34.62020	12.83160	2.695448	0.0000
D(26)(-31)	38.45167	10.73238	3.582428	0.0000
D(26)(-32)	-0.228447	0.024382	-9.388808	0.0000
Intercept	0.064454	Mean dependent var	0.047049	
Adjusted R-squared	0.028488	S.D. dependent var	1.374239	
S.E. of regression	0.372879	Sum of squared residuals	1.188208	
Sum of squared errors	4.027008	Sum of squared errors	2.278748	
Log likelihood	-3.688878	Log likelihood	1.003884	
Duration: 2002Q1 2015Q4				

* Positive, incompatible with t-bound distribution.